

**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**

قرار رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٣

في شأن إجراء التعداد الاقتصادي ٢٠١٢/٢٠١١

**رئيس الجهاز**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢  
في شأن الإحصاء والتعداد :

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزي  
للتعبئة العامة والإحصاء :

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٣ :

**قرر :**

**ماده ١** - يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإجراء التعداد الاقتصادي  
٢٠١٢/٢٠١١ في الفترة من ٢٠١٣/٢/٢٥ حتى ٢٠١٣/١٠/٣١ وفقاً للتقويم الزمني  
لمراحل تنفيذ التعداد الاقتصادي .

**ماده ٢** - يهدف هذا التعداد إلى الحصول على بيانات عن الأنشطة الاقتصادية  
للمنشآت العاملة على مستوى الجمهورية .

**ماده ٣** - على جميع أصحاب ومديري المنشآت أن يقدموا لمندوبي الجهاز المكلفين  
بتتنفيذ التعداد كل البيانات التي تطلب منهم بما يطابق الواقع وطبقاً للوارد بالاستمارات  
المصممة لهذا الغرض ويعاقب بالعقوبات النصوص عليها في القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠  
والمعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ كل من يمتنع عن الإدلاء بالبيانات أو الإدلاء ببيانات  
غير صحيحة .

**ماده ٤** - كافة البيانات الإحصائية الفردية سواء للأسر أو المنشآت سرية بحكم القانون  
ولا يجوز استخدامها لأى غرض غير الأغراض الإحصائية .

**ماده ٥** - جميع العاملين في جمع بيانات التعداد الاقتصادي مصريون فقط .

**ماده ٦** - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر في ٢٠١٣/٢/١٧

رئيس الجهاز

لواء / أبو بكر الجندي